الفصل 2

فهم تجارة الأسلحة الصغيرة: المفاهيم الأساسية

المقدمة

تشمل التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها وملحقاتها وذخائرها كل دولة في العالم[16]. وهي تتضمن عمليات النقل المرخصة من الدول والتدفقات غير المشروعة للأسلحة التي تنتهك القانون الوطني أو الدولي. ويوفر هذا الفصل للقراء المعرفة الأساسية والمفاهيم الرئيسية المطلوبة لفهم كلا جانبي التجارة والروابط بينهما.

التجارة المرخصة

إن التجارة المرخصة في الأسلحة الصغيرة متنوعة وديناميكية، وتشمل الأسلحة الجديدة والفائضة، وتؤثر على كل منطقة جغرافية، وكل مستوى من مستويات المجتمع. وتشتري الجيوش ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم ملايين الأسلحة المستوردة كل عام. بالإضافة إلى ذلك، يشتري الصيادون والرماة الهواة وغيرهم من الأفراد بشكل خاص ملايين الأسلحة النارية ومئات الملايين من طلقات الذخيرة. وفي عام 2012، قدّر مسح الأسلحة الصغيرة القيمة السنوية لعمليات نقل الأسلحة الصغيرة الدولية بأكثر من 8.5 مليار دولار أمريكي (Grzybowski, Marsh, and Schroeder, 2012, p. 241). وتشير آخر البيانات إلى أن قيمة هذه التجارة قد زادت بشكل كبير منذ ذلك الحين (Pavesi, 2016, p. 14).

على الرغم من حجمها، لا تزال التجارة الدولية المرخصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غامضة إلى حد كبير. ويتم تمثيل جزء بسيط فقط من هذه التجارة في البيانات المتاحة للعلن، والكثير من تلك البيانات غير مكتمل أو غامض. وفي كل عام، يتم توثيق آلاف من عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير كافٍ أو لا يتم توثيقها على الإطلاق، ما يجعل من الصعب مراقبة عمليات نقل الأسلحة إلى المستلمين الإشكاليين أو تحديد مدى تكديس مخزونات الأسلحة الكبيرة للغاية (Grzybowski, Marsh, and Schroeder, 2012, p. 241).

أنواع عمليات النقل

تتخذ عمليات نقل الأسلحة الصغيرة المرخصة عدة أشكال. فمن شحنات الآلاف من الأسلحة التي تشتريها الحكومات الأجنبية إلى بنادق الأفراد التي يتم توضيبها في الأمتعة التي تم فحصها

16 يستخدم مصطلح "الأسلحة الصغيرة" في هذا الفصل للإشارة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها (كما في "صناعة الأسلحة الصغيرة") ما لم يشير السياق إلى غير ذلك، في حين يشير مصطلحات "الأسلحة الخفيفة" و"الذخيرة" على وجه التحديد إلى تلك العناصر.

للمشاركين في مسابقات الرماية الدولية، فإن عمليات النقل هذه أكثر تنوعًا بكثير مما يُفترض عادة. وحدد مسح الأسلحة الصغيرة الأنواع التالية من عمليات النقل، والتي يمكن تصنيفها في ثلاث فئات رئيسية:

- **المبيعات** وهي النوع الأكثر شيوعًا من عمليات النقل وتتضمن تبادل الأسلحة مقابل المال أو سلع أخرى[17]. ويمكن تقسيم المبيعات أيضًا إلى الصادرات التجارية والصادرات بين الحكومات[18].
- **صادرات الأسلحة إلى الحكومات** التي تعتبر جزء من برامج المساعدات الخارجية أو لاستخدامها في التدريبات العسكرية هي الفئة الثانية المهمة من عمليات النقل. وغالبًا ما يتم توفير الأسلحة والذخائر التي يتم تصديرها كجزء من برامج المساعدات الخارجية مقابل رسوم قليلة أو بدون مقابل. ويتم أحيانًا إعطاء الأسلحة المستخدمة في التدريبات العسكرية الأجنبية للدولة المضيفة بعد انتهاء التدريبات.
- **الفئات الأخرى** لعمليات النقل المرخصة وتشمل ما يلي:
  - شحن الأسلحة من البلدان المساهمة بقوات إلى قوات حفظ السلام المنتشرة في الخارج؛
  - إرسال أسلحة إلى الخارج للإصلاح أو الإخراج من الخدمة أو في نهاية عقد الإيجار؛
  - نقل الأسلحة الفائضة أو القديمة إلى بلد أجنبي للتخلص منها؛
  - تصدير الأسلحة النارية مؤقتًا للأغراض الرياضية والصيد.

سلسلة النقل

تشترك جميع فئات الواردات والصادرات في سلسلة النقل بعملية تتألف من سلسلة من عمليات النقل وإعادة النقل للأسلحة الصغيرة التي تبدأ من الصانع وتنتهي بتسليم العنصر المنقول إلى مالكه أو مشغله الجديد، والذي غالبًا ما يشار إليها باسم "المستخدم النهائي". الحلقة الأولى في هذه السلسلة هي نقل سلاح حديث التصنيع من الصانع إلى المستلم الأصلي. ويمكن أن تكون عملية النقل هذه خاصّة أو تجاريّة أو حكوميّة، ويمكن أن تكون أجنبيّة أو داخلية. ويشار إلى أي تغيير لاحق للملكية بمصطلح إعادة النقل. وغالبًا ما يشار إلى عمليات إعادة النقل إلى المستلمين الدوليين على أنها عمليات إعادة تصدير (إذا كان هناك تغيير في الملكية)، في حين تعتبر عمليات إعادة النقل إلى جهات في نفس البلد "عمليات إعادة نقل محلية".

غالبًا ما تكون سلسلة النقل طويلة وغير مباشرة، حيث يتم نقل الأسلحة المصدرة وإعادة نقلها إلى العديد من المستخدمين النهائيين على مدار سنوات أو عقود. يوضح الشكل 2-1 سلسلة نقل افتراضية.

17 يقوم الصانعون أيضا بشحن كميات صغيرة لعينات من الأسلحة للمشترين المحتملين كجزء من جهود التسويق. راجع Dreyfus, Marsh, and Schroeder (2009, p.9).

18 للمزيد من المعلومات، راجع (الإطار 1.1 ,Dreyfus, Marsh, and Schroeder (2009, P.9.

مرخصة ولكن غير مشروعة

تتم معظم عمليات النقل المرخصة وفقًا للقوانين الوطنية والدولية. ومع ذلك، قد تسمح حكومة الدولة المصدرة ببعض عمليات النقل، ولكن يُنظر إليها على أنها انتهاك للقانون الدولي من قبل دول وجهات فاعلة أخرى. فعلى سبيل المثال، قام فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا وصحيفة نيويورك تايمز بتوثيق عمليات نقل الأسلحة من الإمارات العربية المتحدة إلى قوات في ليبيا بين عامي 2013 و2015، والتي نظمتها حكومة الإمارات دون إبلاغ لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، والتي شكلت بالتالي انتهاكا لحظر الأسلحة. وتضمنت العناصر التي تم شحنها مسدسات عادت إلى الظهور لاحقًا في الأسواق السوداء الليبية (Kirkpatrick, 2015; UNSC, 2015, paras. 125–31). وتوضح هذه الأمثلة المناطق الرمادية الموجودة بين التجارة المرخصة وغير المشروعة في الأسلحة الصغيرة.

الشكل 2-1: مثال على سلسلة نقل الأسلحة

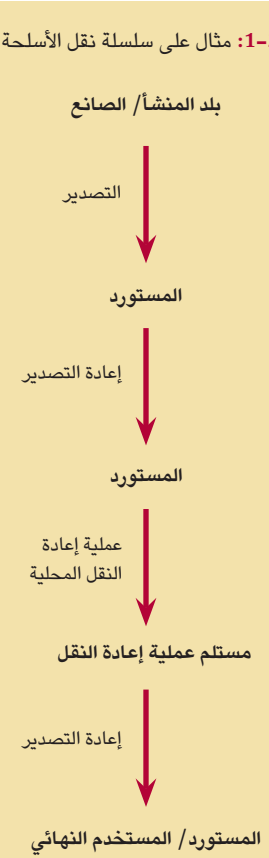

التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة

يحدث الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم ولكنه يميل إلى التركز في المناطق التي تعاني من النزاع المسلح والعنف والجريمة المنظمة، حيث يكون الطلب على الأسلحة غير المشروعة أعلى في كثير من الأحيان. والأسلحة غير المشروعة تغذي الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية؛ وتعزز ترسانات المنظمات الإرهابية وعصابات المخدرات والجماعات المسلحة الأخرى؛ وتساهم في جرائم العنف وانتشار التكنولوجيا الحساسة.

يعرّف مسح الأسلحة الصغيرة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة على أنها "أسلحة يتم تصنيعها أو نقلها أو حيازتها أو استخدامها في انتهاك للقانون الوطني أو الدولي" (Schroeder, 2013a, p. 284). ويقر هذا التعريف بالعديد من الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها تدفقات الأسلحة غير المشروعة

(de Tessières, 2017, pp. 4–5). وتتم هنا مراجعة ثلاث فئات عامة وهي تحويل مسار المقتنيات القانونية للأسلحة الصغيرة والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية وإعادة تداول المخزونات الحالية من الأسلحة غير المشروعة.

الإطار 2–1 الجهود الدولية لكبح تدفقات الأسلحة غير المشروعة

اكتسبت مشكلة تدفقات الأسلحة غير المشروعة اهتمامًا دوليًا متزايدًا بعد اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشدد جدول الأعمال على العلاقة بين التنمية المستدامة و"المجتمعات السلمية والشاملة" في هدف التنمية المستدامة رقم 16، ويدعو إلى خفض كبير في تدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام 2030 في هدف التنمية المستدامة 16.4 (UNGA, 2015). ولكن كيف يمكن تحقيق هذا الانخفاض؟ يتم ذلك أولا وقبل كل شيء من خلال تنفيذ صكوك الحد من التسلح المعتمدة منذ أواخر التسعينيات على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية، والمدرجة بشكل عملي في القوانين واللوائح الوطنية للحكومات المشاركة (Mc- Donald, Alvazzi del Frate, and Ben Hamo Yeger, 2017).

وبدرجات متفاوتة، تغطي هذه الصكوك دورة حياة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من مرحلة التصنيع وحتى التخلص منها بشكل نهائي أو إتلافها. وتهدف، أولاً وقبل كل شيء، إلى تعزيز السيطرة على الأسلحة المشروعة طوال دورة حياتها لمنع تحويل مسارها إلى السوق غير المشروعة؛ فتحويل المسار هذا هو المصدر الرئيسي للأسلحة غير المشروعة في جميع أنحاء العالم. وتقتضي صكوك مثل بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية (UNGA, 2001a)، وبرنامج عمل الأمم المتحدة (UNGA, 2001b) ومعاهدة تجارة الأسلحة (UNGA, 2013a) من الحكومات تقييم وتقليل مخاطر تحويل المسار قبل الترخيص بعمليات نقل الأسلحة الدولية واستخدام تدابير مثل شهادة المستخدم النهائي وضوابط السمسرة. في الوقت نفسه، تعالج صكوك مثل برنامج عمل الأمم المتحدة التحويل المحتمل لمسار الأسلحة والذخيرة من مخزونات قوات الأمن في الدولة، وهي مصدر رئيسي آخر للعتاد غير المشروع، من خلال إدارة المخزونات والإجراءات الأمنية.

كما هو مشار إليه في هذا الفصل، يقوم جزء صغير ولكن هام من سوق الأسلحة غير المشروعة على التصنيع غير المشروع. ولهذا السبب، يتطلب بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وبرنامج عمل الأمم المتحدة من الدول تنظيم صناعة الأسلحة وتجريم تصنيع الأسلحة غير المرخص. ويتم التعامل مع نوع ذي علاقة من تدفق الأسلحة غير المشروعة المذكورة في هذا الفصل، وهو إعادة تداول الأسلحة التي كانت غير مشروعة بالفعل داخل الأسواق غير المشروعة، من خلال إجراءات مكافحة الاتجار التي تشمل تحديد واعتراض شحنات الأسلحة غير المشروعة عند المعابر الحدودية.

عادةً ما توصي صكوك الحد من الأسلحة متعددة الأطراف بإتلاف الأسلحة غير المشروعة التي يتم ضبطها من أجل منع تحويل مسارها مرة أخرى إلى السوق غير المشروعة، كما يحدث أحيانًا. لكن وبغض النظر عن الطريقة المختارة للتخلص من الأسلحة، يجب وضع علامات فريدة على الأسلحة المضبوطة – إذا لم تكن تحمل بالفعل مثل هذه العلامات – وتسجيلها لتقليل مخاطر تحويل المسار واكتشاف حالات تحويل المسار عند حدوثها.

ويحدد صك التعقب الدولي (UNGA, 2005)، وهو صك دولي آخر للحد من الأسلحة، قواعد دولية مشتركة لوسم الأسلحة وحفظ السجلات والتعاون الدولي. وتهدف هذه القواعد إلى السماح لمسؤولي إنفاذ القانون بمتابعة تاريخ السلاح الذي تم استرجاعه من وقت تصنيعه (أو آخر عملية استيراد قانونية له) إلى النقطة التي تم فيها تحويل مساره إلى السوق غير المشروعة. ويمكن لوكالات إنفاذ القانون بعد ذلك تحديد مصادر الإمداد غير المشروع للأسلحة وقطعها. وهناك أداة تشخيص حاسمة، وهي جولات تتبع الأسلحة ضمن ترسانات الأسلحة الواردة في هذا الإطار، والتي، إذا تم تنفيذها بشكل فعال، ستسمح للحكومات بالحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة مع مرور الوقت.

المؤلف: جلين ماكدونالد

تحويل مسار المقتنيات القانونية

معظم الأسلحة الصغيرة غير المشروعة هي أسلحة تم تصنيعها بشكل قانوني وتم تحويل مسارها إلى الجماعات المسلحة والمجرمين وغيرهم من المستخدمين غير المرخصين في مرحلة ما خلال دورة حياتها (التي غالبًا ما تكون طويلة). غير أن مصطلح "تحويل المسار" غير محدد بوضوح في الصكوك القانونية الدولية. ويشير الخبراء عمومًا إلى تحويل المسار ليس فقط على أنه نقل الأسلحة من الجانب القانوني إلى الجانب غير المشروع ، ولكن بالأحرى على أنه التغيير غير المرخص في حيازة أو استخدام هذه الأسلحة (Parker, 2016, p. 118). وفيما يلي ثلاثة أنماط رئيسية من تحويل المسار.

تحويل مسار عمليات النقل

يحدث تحويل مسار عمليات النقل عند فقدان الأسلحة أو سرقتها أو إعادة نقلها عمدًا إلى مستلم غير مرخص رسميًا باستلام الأسلحة، أو عندما ينتهك المستلم اتفاقيات الاستخدام النهائي. وكما هو موضح في الشكل 2-2، يمكن أن يحدث تحويل مسار عمليات النقل في معظم النقاط على طول سلسلة النقل بدءا من بلد المنشأ (نقطة المغادرة) وفي الطريق إلى المستخدم النهائي المقصود (أثناء النقل بالعبور) ؛ في وقت التسليم إلى المستلم المعلن أو بعد وقت قصير من ذلك (نقطة التسليم) أو أحيانا بعد الاستيراد (بعد التسليم) (Schroeder, Close, and Stevenson, 2008, p. 115).

الشكل 2-2: نقاط تحويل المسار المحتملة في سلسلة النقل النموذجية

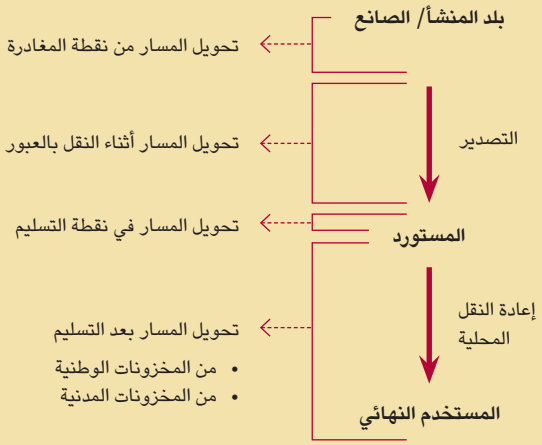

يتم تخطيط وتنفيذ بعض عمليات تحويل مسار عمليات النقل عبر عدة مراحل من سلسلة التحويل. وينطبق هذا بشكل خاص على عمليات تحويل المسار التي تحدث أثناء النقل بالعبور أو في نقطة التسليم. وغالبًا ما يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل مسار الأسلحة أثناء عبورها قبل وقت طويل من مغادرة السفينة أو الطائرة التي تحمل الأسلحة للميناء أو المطار الأصلي. وتتضمن معظم عمليات تحويل المسار أثناء العبور ونقاط التسليم القيام بالنقل عن طريق الجو أو البحر. وعادةً ما يتم تسجيل الطائرات والسفن المستخدمة في العمليات الرئيسية لتحويل المسار أثناء العبور ونقطة التسليم تحت أسماء دول بما يتناسب مع الوضع القائم، مما يعني أنها مسجلة في دولة غير دولة مالكها غالبًا من أجل تقليل تكاليف التشغيل أو تجنب اللوائح في دولة المالك. وغالبا ما تكون هذه السفن مملوكة لشركات وهمية في الخارج تغير أسماءها باستمرار وتحول مواقعها وأصولها من بلد إلى آخر (Schroeder, Close, and Stevenson, 2008, p. 115).

ميزة رئيسية أخرى لتحويل مسار عمليات النقل هي استخدام – أو سوء استخدام – التوثيق. قد يقوم المهربون بتزوير مستندات النقل، مثل شهادات المستخدم النهائي وسندات الشحن وخطط الطيران وذلك لتضمين معلومات خاطئة عن الشحنة أو الأطراف المعنية. وبالمقابل، يمكن أن يشمل تحويل المسار مشاركة مسؤولين حكوميين فاسدين يقومون بالتوقيع على مستندات نقل أصلية (Schroeder, Close, and Stevenson, 2008, p. 118).

وتشمل أساليب تحويل مسار عمليات النقل الأخرى التي يشيع استخدامها من قبل تجار الأسلحة في بعض أجزاء العالم ما يلي:

- تزوير مستندات الشحن، بما في ذلك أوصاف السلع والمعلومات الشخصية عن الشاحن والمستلم؛ و
- التقليل من قيمة الشحنات غير المشروعة من الأسلحة الصغيرة لتقليل التدقيق من قبل مسؤولي الجمارك؛ و
- استخدام الطرق غير المباشرة ونقاط متعددة للشحن بالعبور لإخفاء وجهة الشحنات غير المشروعة المتجهة إلى البلدان المعنية؛ و
- خدش أو تلوين الأرقام التسلسلية وعلامات التعريف الأخرى على الأسلحة والذخيرة؛ و
- تفكيك الأسلحة ووضع ملصقات خاطئة على حاويات التخزين وإخفاء المواد غير المشروعة داخل أو خلف السلع المنزلية ومواد البناء والآلات؛ و
- استخدام الشركات الوهمية والمشترين الاسميين لإخفاء هويات المهربين وصلاتها بالشحنة غير المشروعة.

تحويل المسار من المخزونات الوطنية

يمكن أيضًا تحويل مسار الأسلحة والذخيرة من المخزونات الخاضعة لسيطرة قوات الدفاع والأمن التابعة للدولة (يسمى "المخزون الوطني"). وتسهل إجراءات المراقبة والأمن المادي الضعيفة العديد من أشكال تحويل مسار المخزونات الوطنية، بما في ذلك السرقة من قبل الأفراد والجهات الخارجية، علاوة على فقدان الأسلحة والذخيرة في ساحة المعركة والاستيلاء عليها.

لا يتم عادة الاحتفاظ بالمخزونات الوطنية بشكل دائم في مكان واحد. وغالبًا ما يتم نقلها من قاعدة عسكرية إلى أخرى استجابة لأنماط الانتشار وتغير الطلب والحاجة إلى الإصلاحات أو التعديلات (Parker, 2016, pp. 120–21). ونتيجة لذلك، فإن نقاط تحويل المسار المحتملة عديدة وتشمل مواقع التخزين وقوافل نقل المعدات وأفراد الأمن الذين يحملون الأسلحة أثناء الخدمة. ويؤثر تحويل المسار على جميع القوات الوطنية وقوات الأمن، بما في ذلك تلك العاملة في الخارج في سياق عمليات السلام (راجع الإطار 2–2).

الإطار 2–2 تحويل مسار الأسلحة والذخيرة في عمليات السلام

يعمل حاليا قرابة 110.000 فردا من أفراد الشرطة والجيش ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (ويُعرفون باسم الخوذ الزرق) في 14 عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة (UNDPKO, 2018). وبين عامي 2004 و2014، كان هناك ما لا يقل عن 35 حادثة ملحوظة لتحويل مسار أو فقدان للأسلحة والذخيرة خلال عمليات حفظ السلام في هذه الدول. ويقدّر مسح الأسلحة الصغيرة أن الخسائر في هذه الحوادث بلغت أكثر من 750 قطعة سلاح و1.2 مليون طلقة ذخيرة (Small Arms Survey, n.d.a). ووقعت هذه الحوادث، التي تضمنت كل منها خسارة أكثر من عشر قطع سلاح أو أكثر من 500 طلقة ذخيرة، أثناء الدوريات وأثناء الهجمات على القوافل والمواقع الثابتة.

وفي الحوادث البارزة الموثقة في جنوب السودان والسودان وحدهما، تم ضبط ما مجموعه أكثر من 500 قطعة سلاح وأكثر من 750.000 طلقة ذخيرة. وتشمل هذه المواد المسدسات المحمولة والبنادق ذاتية التحميل والمدافع الرشاشة وقاذفات القنابل والأسلحة المضادة للدبابات وقذائف الهاون بالإضافة إلى الذخيرة الخاصة بهذه الأسلحة. وأسفر حادث واحد من هذا القبيل عن فقدان أكثر من 500.000 طلقة من الذخيرة. وهناك أربع حوادث أخرى من المحتمل أنها تضمنت فقدان ما لا يقل عن 10.000 خرطوشة. وقد تم استعادة القليل من المعدات التي فقدت خلال هذه الهجمات.

ومن الصعب الحصول على معلومات دقيقة، حيث تعتبر التقارير وحفظ السجلات غير صحيحة وتفتقر للدقة، علاوة على الإحجام الملحوظ عن مشاركة الأخبار السيئة. وإضافة إلى ما سبق، عندما تستعيد قوات حفظ السلام الأسلحة في عمليات التطويق والتفتيش، أو الاشتباكات مع القوات المعادية، أو الغارات على مخابئ الأسلحة، فإنه من النادر أن يكون هناك أي حفظ منتظم للسجلات. وتتم إعادة بعض العناصر إلى المجموعة المسلحة التي تم أخذها منها، ويتم إعادة توزيع بعضها على السلطات المحلية، ويتم إتلاف البعض الآخر أو الإبقاء عليها لحفظها. وغالبًا ما لا يتم الإبلاغ عن تحويل مسار مثل هذه الأسلحة. ويمكن منع عمليات تحويل المسار المستقبلية عن طريق تحسين حفظ السجلات والإبلاغ والرقابة.

المصادر: استنادًا إلى Berman, Racovita, and Schroeder (2017) Berman and Racovita (2015)، مع بيانات محدثة من مجموعة بيانات عمليات حفظ السلام التابعة لمسح الأسلحة الصغيرة (Small Arms Survey، n.d.a) و UNDPKO (2018)

يمكن أن يختلف حجم المعدات التي تم تحويل مسارها اختلافًا كبيرًا اعتمادًا على نوع الحادث. ويتضمن الطرف الأدنى من الطيف سرقة كميات صغيرة نسبيًا من الأسلحة والذخيرة من قبل أفراد ومجموعات صغيرة من الناس. وقد يحدث على جميع مستويات المخزون الوطني، ولكنه يتميز عمومًا بصلاته بالتجارة المحلية غير المشروعة وليس بعمليات النقل الإقليمية أو الدولية. وتعزى هذه المشكلة إلى حد كبير إلى عوامل الطلب المحلية إلى جانب سوء إدارة المخزون. وغالبًا ما يتم تسهيله من خلال إخفاء الأسلحة الصغيرة وإمكانية نقلها (Bevan, 2008, p. 47).

يمكن أن يشمل تحويل مسار المخزون الوطني أيضًا سرقة كميات أكبر من الأسلحة والذخيرة، والتي تتكون أحيانًا من عدة مئات من الأطنان من الأسلحة. وغالبًا ما يتم تسهيل هذا الأمر من خلال الممارسات السيئة لإدارة المخزونات، ولكنه ينتج في كثير من الحالات عن عوامل أوسع بكثير من إدارة الأسلحة والذخيرة في حد ذاتها. حيث تتضافر أحيانًا هياكل الدولة الضعيفة، والافتقار إلى المساءلة داخل الإدارات السياسية والعسكرية، والثغرات الموجودة في لوائح النقل وتعمل على تزويد بعض الأفراد رفيعي المستوى بفرصة تحويل مسار الأسلحة (Bevan, 2008, p. 56). ومع ذلك، ففي العديد من حالات الفقدان المهمة، مثل العراق في 2003 وليبيا في 2011، فإن الصراع والانهيار الذي أعقبه لمؤسسات الدولة هو الذي يؤدي بشكل أساسي إلى النهب الجماعي للمخزونات الوطنية.

تحويل المسار من المخزونات المدنية

تتألف "المخزونات المدنية" من الأسلحة والذخيرة التي تشتريها وتملكها مجموعة واسعة من الأفراد والمنظمات، بدءًا من صانعي الأسلحة النارية وتجار الجملة إلى متاجر الأسلحة والصيادين. يمكن لتحويل المسار من أي من هذه المناطق أن يساهم في الاستخدام غير القانوني والجريمة المسلحة والعنف (Bevan, 2008, p. 62). وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يكون تحويل مسار الأسلحة والذخائر المملوكة للمدنيين مصدرًا مهمًا للأسلحة المستخدمة في الجريمة، بما في ذلك الصيد الجائر للحياة البرية المحمية (راجع الإطار 2-3).

توجد في أحد طرفي الطيف أسلحة وذخائر لا يتم تخزينها بشكل مناسب في المنازل والمركبات. وغالبًا ما تدخل الأسلحة المحولة من هذه المصادر إلى السوق غير المشروع كمنتج ثانوي لنشاط غير قانوني آخر، مثل السطو على المنازل وسرقة من السيارات. في الطرف الآخر من الطيف هناك كميات كبيرة نسبيًا من الأسلحة الموجودة في متاجر الأسلحة ومستودعات البيع بالجملة، والتي غالبًا ما تكون أهدافًا جذابة للجريمة المنظمة. ويمكن أن تكون هذه الحالات في بعض الأحيان مصدر أسلحة وذخيرة للجماعات المتمردة (Bevan, 2008, pp. 62–63).

الإطار 2-3: الأسلحة النارية المستخدمة في الصيد الجائر للفيل ووحيد القرن في أفريقيا

من الشائع استخدام الأسلحة النارية ذات الطراز العسكري وبنادق الصيد القوية نسبيًا لصيد الفيلة ووحيد القرن في إفريقيا (Carlson, Wright, and Dönges, 2015)، ويعتبر تأثير الصيد الجائر على أعداد الحياة البرية كبيرا. وتشير نتائج إحصاء على مستوى القارة تم إجراؤه في عام 2016 إلى أن أعداد الأفيال الأفريقية تتناقص بمعدل 8%، أي ما يقرب من 27000 سنويًا (Steyn, 2016). وفي عام 2015، قُتل أكثر من 1330 وحيد قرن على يد الصيادين – حوالي 5% من إجمالي تعداد وحيد القرن في إفريقيا – مما يمثل الزيادة السادسة على التوالي في معدلات الصيد الجائر لحيوان وحيد القرن (IUCN, 2016).

يسلط تحقيق في الصيد الجائر لوحيد القرن في جنوب إفريقيا الضوء على الفوائد المحتملة لتعقب الأسلحة النارية للتخفيف من استخدامها غير المشروع. وفي جنوب إفريقيا، يمتلك متنزه كروجر الوطني أعلى معدل للصيد غير المشروع في العالم. ومن بين الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من الصيادين في متنزه كروجر الوطني بنادق صيد من ماركة Mauser وWinchester وBrno. وعادة ما تعمل مجموعات الصيد الجائر في متنزه كروجر الوطني في فرق صغيرة من خمسة أو ستة أشخاص، وتدل سجلات الاعتقالات بسبب الصيد الجائر على أن ما يقرب من 80% من الصيادين هناك من مواطني موزمبيق (Serino, 2015). وزادت معدلات الصيد الجائر في متنزه كروجر الوطني من 50 حادثة في عام 2009 إلى 827 حالة قتل وحيد قرن مسجلة في عام 2014 (Poaching Facts, 2018).

ومن اللافت للنظر أن واردات بنادق الصيد إلى موزامبيق زادت بمعدل مماثل تقريبًا خلال نفس فترة الأربع سنوات. وتكشف بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية أن جمهورية التشيك هي من بين المصدرين الرئيسيين لبنادق الصيد إلى موزمبيق، وأنها أيضًا المكان الذي يتم فيه تصنيع بندقية CZ Brno 550 – التي تحظى بشعبية متزايدة لدى الصيادين الموزمبيقيين – (UNSD, n.d.c). وفي حين أن الآثار المترتبة على وجود صلة مباشرة بين واردات بنادق الصيد الموزمبيقية ومعدلات قتل وحيد القرن في متنزه كروجر الوطني ستكون كبيرة، إلا أنه يجب معرفة المزيد من الارتباطات المحتملة من خلال مطابقة الأرقام التسلسلية للأسلحة المصادرة مع سجلات التسجيل في موزمبيق، وربما مع سجلات الاستيراد والتصدير.

في بعض مناطق الصيد الجائر، يكون من الصعب تحديد وتعقب الأسلحة المستخدمة لقتل الحيوانات البرية. ففي أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، حيث نفذت الجماعات المسلحة، بما في ذلك الميليشيات والجماعات المتمردة وقوات أمن الدولة، عمليات الصيد الجائر للأفيال على نطاق واسع، كانت مصادرة الأسلحة أقل عددا مما كانت عليه في أماكن مثل متنزه كروجر الوطني، حيث تكون فرق الصيد غير المشروع أصغر. ومع ذلك، فإن تحليل أختام الخراطيش التي تم العثور عليها في مواقع قتل الأفيال يمكن أن يوفر أدلة على الجماعات المسلحة التي تقوم بالصيد الجائر، أو من أين يتم الحصول على ذخيرتها. وكشفت التحقيقات السابقة في حالات الخراطيش التي تم إطلاقها والتي تمت استعادتها من مواقع القتل في الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية عن روابط بمخازن الحكومة السودانية (Vira and Ewing, 2014)، مما يشير إلى إمكانية وصول الصيادين العاملين في منطقة جغرافية واسعة إلى قنوات إمداد ذخيرة مشتركة.

والعديد من وحدات مكافحة الصيد الجائر غير مجهزة بشكل جيد لمواجهة القوة النارية المتزايدة التي يستخدمها الصيادون في سعيهم للحصول على العاج وقرون وحيد القرن. ولسوء الحظ، غالبًا ما تنعدم أنظمة تتبع الذخيرة الموجودة في مواقع قتل الأفيال أو لا يتم استخدامها بشكل كافٍ. وعندما يتم جمع البيانات عن الأسلحة النارية المضبوطة، فإنها غالبًا ما تحتوي على عدد أعلى بقليل من العدد الإجمالي للأسلحة المضبوطة، وبالتالي تفتقر إلى معلومات مفيدة حول أنواع الأسلحة أو علاماتها. وتعيق فجوات البيانات الجهود المبذولة لتحسين فهم سلاسل التوريد والأنماط الناشئة لاستخدام أسلحة وذخيرة الصيادين. ووجود المزيد من البيانات الأفضل – مثل البيانات التي تم جمعها من خلال تطبيق المبادئ الموضحة في هذا الدليل – من شأنها تحسين سياسات مكافحة الصيد الجائر ومساعدة الحكومات على تجهيز وإعداد حراس الحياة البرية وغيرهم من المدافعين في الخطوط الأمامية بشكل أفضل لمكافحة آفة الصيد الجائر.

المؤلف: كريستوفر كارلسون، استناد إلى Carlson, Wright, and Donges (2012)

التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة

في حين يتم إنتاج معظم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل قانوني، إلا أن هناك استثناءات ملحوظة لهذه القاعدة. فالأسلحة التي ينتجها الأفراد أو المجموعات الصغيرة ، والتي تعمل عادة خارج سيطرة الدولة، إضافة إلى الأسلحة النارية المقلدة والمعطلة التي يتم تعديلها لتعمل كأسلحة نارية حقيقية، تمثل مصادر إضافية لتدفقات الأسلحة غير المشروعة.

التصنيع اليدوي[19]

يشير مصطلح "التصنيع اليدوي" بشكل رئيسي إلى الأسلحة والذخائر المصنوعة يدويًا بشكل أساسي وبكميات صغيرة نسبيًا. ويتطرق الفصل 6 من هذا الدليل للأسلحة المرتجلة ويدوية الصنع. ويتم أحيانًا الإشراف على هذا النوع من التصنيع وتنظيمه من قبل السلطات الحكومية؛ ومن الأمثلة على ذلك إنتاج الأسلحة النارية الرياضية عالية الجودة من قبل الحرفيين المهرة. ومع ذلك، فإن معظم الأسلحة من هذا النوع تصّنع خارج سيطرة الدولة، أو بإشراف محدود منها. يمكن استخدام هذه الأسلحة لاحقًا ضد أهداف حكومية أو في نشاط إجرامي آخر.

وتتباين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المرتجلة ويدوية الصنع من حيث الجودة من الأسلحة الأولية المرتجلة أحادية الطلقة إلى نسخ الأسلحة النارية التقليدية المصنّعة بشكل شبه احترافي. وتصنع الأسلحة المرتجلة ويدوية الصنع بكميات كبيرة في الدول التي تتمتع بقدرات تصنيع كبيرة مرخصة للأسلحة الصغيرة وكذلك في البلدان التي لا تتمتع بقدرات إنتاج محلية كبيرة.

يعتبر التصنيع اليدوي للأسلحة النارية حرفة موجودة منذ وقت طويل في عدة أجزاء من العالم. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تنتشر هذه الممارسة على نطاق واسع، حيث ينتج الحدادون مجموعة من الأسلحة الصغيرة. وتستند الأسلحة المسماة "بالأسلحة الدنماركية" (راجع الفصل 6)، والتي تحظى بشعبية خاصة في نيجيريا وغانا، إلى تصميمات أوروبية من القرن التاسع عشر. وفي باكستان، تعد مقاطعة خيبر بختونخوا موطنًا للعديد من ورش العمل التي تنتج الأسلحة الصغيرة. وفي كولومبيا، أنتجت القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) نسخًا من مسدسات إيطالية نصف أوتوماتيكية ورشاشات صغيرة أمريكية.

كما تدخل ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ضمن الصناعة مرتجلة ويدوية الصنع (راجع الفصل 6). وتعتبر إعادة تحميل الذخيرة – أي إعادة استخدام أغلفة الخراطيش لإنتاج خراطيش جاهزة – هواية شائعة بين الهواة، الذين يُعرفون أحيانًا باسم المصنعين اليدويين. وعادة ما تتم ممارسة إعادة التحميل على نطاق صغير، حيث تكون الذخيرة مخصصة للاستخدام

19 هذا القسم مأخوذ بتصرف من Berman (2011) و Hays and Jenzen-Jones (2018).

الشخصي. وغير أن الدلائل تشير إلى أن إعادة تحميل الذخيرة تتم على نطاق أوسع بكثير في أجزاء من باكستان وأماكن أخرى، حيث غالبًا ما تكون معدة للبيع بالتجزئة.

طورت عدة جماعات مسلحة القدرة على صنع الأسلحة الخفيفة. يبدو أن مدافع الهاون هي النوع الأكثر شيوعًا في التصنيع، حيث يسهل نسبيًا تصنيعها وتخزينها، ويمكن غالبًا تصنيعها من مواد متاحة بسهولة. فعلى سبيل المثال، صنع الجيش الجمهوري الأيرلندي تصميمات عديدة لمدافع الهاون، وغالبًا ما تضمنت آليات تأخير أو تحكم عن بعد (Oppenheimer, 2008). ويتم أيضًا إنتاج أسلحة خفيفة أكثر تطوراً، بما في ذلك قاذفات القنابل والأسلحة عديمة الارتداد. فعلى سبيل المثال، تنتج مجموعات فلسطينية مسلحة مختلفة كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة مثل الصواريخ أحادية الإطلاق، في حين قامت جبهة تحرير مورو الإسلامية في الفلبين بصنع نسخ من سلاح RPG-2 السوفيتي عديم الارتداد وقاذفة قنابل M79 الأمريكية. وفي مدينة الموصل العراقية، طور تنظيم الدولة الإسلامية المسلح غير التابع للدولة تصنيع مدافع الهاون والصواريخ على نطاق صناعي (Conflict Armament Research, 2016, p. 7).

تعد العبوات الناسفة من أكثر الأسلحة يدوية الصنع انتشارا. وغالبًا ما يتم تصنيعها من مواد متاحة تجاريًا وغير مكلفة نسبيًا مثل نترات الأمونيوم والأسيتون وبيروكسيد الهيدروجين وكلورات البوتاسيوم. وغالبًا ما يتم أخذ الشحنة والمعزز من قذائف المدفعية أو قذائف الهاون أو الذخيرة التقليدية الأخرى. ولا تعتبر العبوات الناسفة بشكل عام من الأسلحة الخفيفة ولم يتم التطرق إليها في هذا الدليل.

الأسلحة المحولة و"المعاد تشغيلها"[20]

يتضمن تحويل الأسلحة النارية تعديل سلاح ناري مقلد أو معطل لإطلاق ذخيرة حية[21]. ويمكن أن تستند الأسلحة النارية المحولة إلى الأسلحة المعدة لإطلاق العيارات الخلبية (تسمى أحيانًا "بنادق الإنذار") أو الأسلحة التي تعمل بالهواء أو حتى الألعاب التي تكون على شكل الأسلحة. ويمكن تحويل الأسلحة النارية المعطلة – وهي أسلحة نارية حقيقية أصبحت غير صالحة للعمل (أي غير قادرة على طرد القذيفة) - أيضًا بطريقة مماثلة.

يغير التحويل طبيعة الجهاز بحيث يعمل كسلاح ناري حقيقي ويحقق تعريفه أيضا. ويتضمن تحويل نسخ الأسلحة النارية أو الأسلحة النارية المعطلة بشكل أساسي إزالة الحواجز التي تعيق وظيفة السلاح الناري العادية التي وضعها الصانعون أو السلطات التي قامت بتعطيل الأسلحة.

20 القسم الذي كتبه بنجامين كينغ استنادا إلى King (2015) و Florquin and King (2018).

21 يتطرق القسم 6 من هذا الدليل للأسلحة المحولة و"المعاد تشغيلها".

والذين يشترون الأسلحة النارية المحولة يقومون بذلك لاستخدامها للدفاع عن النفس وكذلك لأغراض إجرامية (Jenzen-Jones and McCollum, 2017, p. 29). ومن السهل نسبيًا العثور على الأسلحة النارية المحولة وبأسعار معقولة: فحتى بعد تحويلها، يمكن أن تكلف أقل من 10% من سعر المسدسات والمسدسات الدوارة الحقيقية (King, 2015, p. 8). علاوة على ذلك، تحمل الأسلحة النارية المحولة قيمة مضافة تتمثل في كونها أقل قابلية للتتبع بشكل عام من الأسلحة النارية الحقيقية، حيث إن بعض البلدان لا تُخضع الأسلحة النارية المقلدة القابلة للتحويل بسهولة والأسلحة النارية المعطلة لنفس قيود التسجيل والترخيص مثل الأسلحة النارية الحقيقية. ونتيجة لذلك، يقوم المهربون عادةً بشراء الأسلحة القابلة للتحويل بسهولة بشكل قانوني في البلدان التي تفرض القليل من القيود على بيعها، قبل تهريبها وتحويلها للاستخدام غير المشروع في المواقع التي تكون فيها قوانين الأسلحة النارية أكثر صرامة.

وقد ساهمت هذه الخصائص في الانتشار العالمي للأسلحة النارية في السنوات الأخيرة. وكانت الدول الأوروبية أول من أبلغ عن المشكلة في أواخر تسعينيات القرن الماضي. ويبدو أن استخدام الأسلحة النارية المحولة في الحوادث الإجرامية مرتفع بشكل خاص في البلدان التي تحظر أو تقيد بشدة حيازة المدنيين للمسدسات والمسدسات الدوارة الحقيقية، مثل هولندا والمملكة المتحدة (de Vries, 2011, p. 214; Hales, Lewis, and Silverstone, 2006, p. 7). وبشكل عام، أبلغت 19 دولة أوروبية على الأقل عن مصادرة الأسلحة النارية المعدة لإطلاق العيارات الخلبية المحولة. كما تم استخدام الأسلحة النارية المعاد تشغيلها في بعض الهجمات البارزة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية في يناير 2015 في باريس.

ويعتبر انتشار الأسلحة النارية المقلدة المحولة على وجه الخصوص مهما أيضًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فتركيا تعتبر صانعا رئيسيا للأسلحة النارية المعدة لإطلاق العيارات الخلبية، بما في ذلك العديد من العلامات التجارية الشهيرة مثل Atak Zoraki وEkol/ Voltran وBlow وTarget Technologies (King, 2015, p. 4). وعلى مدى السنوات الست الماضية، صادرت السلطات في عدة دول العديد من الشحنات الكبيرة من الأسلحة النارية المقلدة تركية الصنع التي كانت في طريقها إلى جيبوتي ومصر وإيران وكينيا وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن (King, 2015, p. 8).

إعادة تداول الأسلحة غير المشروعة

بالإضافة إلى المقتنيات القانونية التي تم تحويل مسارها والأسلحة النارية المصنعة بطريقة غير مشروعة، تمثل المخزونات الحالية من الأسلحة غير المشروعة مصدرًا آخر لتدفقات الأسلحة غير المشروعة. في الواقع، لا تزال الأسلحة والذخيرة التي تم تصميمها وتصنيعها وتوزيعها قبل عقود

– وتحديداً في سياق التسليح بالوكالة في الحرب الباردة – قيد الاستخدام في عدد من مناطق النزاع (Florquin, 2014, pp. 2–3).

كشفت مراجعة لمخابئ الأسلحة التي تم استردادها في أفغانستان بين عامي 2006 و2011، والعراق بين عامي 2008 و2009، والصومال بين عامي 2004 و2011 أن الغالبية العظمى من الأسلحة الصغيرة المضبوطة كانت بنادق AK، وهي نفس أنماط البنادق التي استخدمتها الحكومات والجماعات المسلحة في هذه البلدان على مدى عقود (Schroeder and King, 2012, p. 314). وهذه النماذج القديمة من الأسلحة النارية متاحة أيضًا بشكل كبير للبيع في الأسواق المحلية غير المشروعة العلنية والسرية، مثل الأسلحة التي وثقها مسح الأسلحة الصغيرة في لبنان وباكستان والصومال (Florquin, 2013).

وربما كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة، نظرًا لطبيعتها الاستهلاكية، أن الذخيرة ذات العيار الصغير التي تم إنتاجها خلال الحرب الباردة لا تزال منتشرة على نطاق واسع في مناطق الصراع. وجدت مراجعة لـ 560 نوعًا من هذه الذخيرة تم توثيقها منذ عام 2010 في سبع مناطق نزاع في إفريقيا وسوريا أن أكثر من نصف أنواع الذخيرة التي تم تحديدها قد تم إنتاجها قبل عام 1990 (Florquin and Leff, 2014, p. 189). علاوة على ذلك، لا يبدو أن عمر الذخيرة ذات العيار الصغير يؤثر بشكل كبير على سعرها في الأسواق غير المشروعة في لبنان وباكستان والصومال (Florquin, 2013, p. 263).

في حين أن بعض الأسلحة والذخيرة القديمة المستخدمة في النزاعات ربما تم تحويلها مؤخرًا من المخزونات الفائضة القانونية والقديمة، إلا أن هناك أيضًا أدلة على إعادة تداول الأسلحة غير المشروعة بين الجماعات المسلحة، والتي تمتد أحيانًا على مدى عقود من الزمن. هذا هو الحال في الصراع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث حصلت الجماعات المسلحة الدائمة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أسلحة من مجموعة متنوعة من القوات المسلحة الحكومية وغير الحكومية، سواء بالقوة أو من خلال التحالفات، منذ تسعينيات القرن الماضي (Debelle and Florquin, 2015, pp. 199–204).

الاستنتاج

في حين أن شحنات الأسلحة التي يتم ترتيبها من قبل سماسرة الأسلحة المعروفين تحتل العناوين الرئيسية بشكل عام، فإن تجارة الأسلحة تعتبر ظاهرة معقدة للغاية ومتعددة الأوجه وغالبًا ما تكون أقل إثارة في طبيعتها. وتتخذ عمليات النقل الدولية المرخصة العديد من الأشكال، بدءًا من الصادرات المؤقتة لسلاح ناري واحد لاستخدامه في مسابقات الرماية إلى النقل الدائم لآلاف الأسلحة إلى الجيوش وقوات الشرطة. والتجارة الداخلية القانونية متنوعة بنفس القدر.

وغالبًا ما تحتوي مستودعات الأسلحة الحكومية في الدول ذات القوات المسلحة الكبيرة والفعالة مجموعة واسعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بينما قد تحتوي مستودعات الأسلحة في الدول الصغيرة التي تملك قوات شرطة فقط على القليل من الأسلحة الخفيفة، إن وجدت. وتميل الأسواق المدنية إلى أن تكون أكثر محدودية لأن معظم الحكومات تحظر (أو تقيد بشدة) حيازة المدنيين للأسلحة الخفيفة. وتتباين أنواع الأسلحة النارية التي يمكن شراؤها قانونيًا للصيد ورياضة الرماية والدفاع عن النفس تبيانا كبيرًا من بلد إلى آخر.

وتعتبر التجارة غير المشروعة بالأسلحة انعكاسا للتجارة المرخصة؛ فالغالبية العظمى من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السوق السوداء تم تصنيعها وامتلاكها بشكل قانوني قبل تحويل مسارها إلى مستلمين غير مرخصين. هناك استثناءات بالطبع مثل الأسلحة المرتجلة أو يدوية الصنع أو المحولة. ولكن حتى معظم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يدوية الصنع يتم تجميعها من مكونات يتم الحصول عليها من أسواق مشروعة. وعلى نحو شبيه بالتجارة المرخصة، تتباين تدفقات الأسلحة غير المشروعة بشكل كبير بمرور الوقت ومن منطقة إلى أخرى. وغالبًا ما تكون أنواع ومصادر الأسلحة غير المشروعة في دولة ما مختلفة تمامًا عن تلك الموجودة في دولة أخرى، وفي بعض الأحيان توجد اختلافات من منطقة إلى أخرى. وتُعزى هذه الاختلافات إلى العديد من العوامل، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – أنواع الأسلحة والذخيرة المتاحة من المصادر المحلية والإقليمية، وموارد وأهداف المستخدمين النهائيين غير المرخصين. لذلك، يتطلب البحث والإبلاغ عن الأسلحة والذخيرة بشكل صحيح فهماً دقيقاً لعملية تحديد الأسلحة ومصادر البيانات المتعلقة بتدفقات الأسلحة المرخصة وغير المشروعة.

– المؤلف: نيكولاس فلوركوين

المساهمون: كريستوفر كارلسون وبنجامين كينج وجلين مكدونالد وميهيلا راكوفيتا ومات شرودر